

Distr.: General
8 January 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة، "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٨، حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويُجتمعت التقرير بتوصيات تقدم للجنة وضع المرأة لتتخذ فيها.



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠/٢٠١٨ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها عن قلقه البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للآثار الوخيمة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وجميع مظاهره. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقي الحالة قيد الاستعراض وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع الوسائل المتاحة، بما فيها تلك التي عرضها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها (E/CN.6/2018/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات الواردة من كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ومن تلك الكيانات ما يلي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامجها لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويعكس التقرير أيضا معلومات قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويستند هذا التقرير إلى التقارير السنوية السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر A/73/13، و A/73/35 و A/73/84-E/2018/72 و A/73/87-E/2018/69 و A/73/346-S/2018/597).

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

٣ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة في التوترات السياسية والعنف وباستمرار التدهور في الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في قطاع غزة والمناطق المحيطة به، بما في ذلك في سياق الاحتجاجات المنظمة تحت شعار "مسيرة العودة الكبرى"^(١). وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل المصالحة بين الفلسطينيين، أدى استمرار الانقسام بين السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح وسلطات حماس في غزة إلى تفاقم تأثير الإغلاق، وزيادة حدة الصعوبات الاقتصادية في غزة، وإعاقة مشاريع أساسية للبنى التحتية تتعلق بالمياه والكهرباء^(٢). وبالتزامن مع ذلك، تواصلت أعمال

(١) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "Report to the Ad Hoc Liaison Committee", 27 September 2018.

(٢) المرجع نفسه. وانظر أيضا نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إعلامية مقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. متاحة على الرابط التالي: <https://unsco.unmissions.org/security-council-briefings-0>.

توسيع المستوطنات، وتدمير المنازل والهياكل الأساسية وسبل العيش، وفرض القيود الصارمة على التنقل والوصول في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أثرت كل هذه التطورات سلباً على حالة المرأة الفلسطينية من حيث السلامة والأمن، وسبل كسب العيش، والحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، والعمالة، والمشاركة السياسية.

٤ - ومنذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، ينظم الفلسطينيون في غزة احتجاجات أسبوعية ضخمة على طول السياج الحدودي تحت شعار "مسيرة العودة الكبرى". وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كان ١٦١ من الفلسطينيين قد قتلوا بمحاذاة السياج، وأصيب ما يزيد على ٤٠٩ ٢٢ غيرهم بجروح (٢٠٤٥٦ رجلاً وفتى و ١٩٥٣ امرأة وفتاة)، بما في ذلك من خلال استنشاق الغازات المسيلة للدموع^(٣). وقد قتل جندي إسرائيلي واحد وأصيب آخر بجروح، كما أصيب ٣٧ مدنياً إسرائيلياً جراء المقذوفات التي أطلقت من قطاع غزة^(٤). وعلاوة على ذلك، استمرت التوترات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ونجم عن الاشتباكات المتكررة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية مقتل ٢٤ من الفلسطينيين وإصابة ٩٢١ ٨ غيرهم بجروح، بما في ذلك من خلال استنشاق الغازات المسيلة للدموع، وكان من بين المتضررين ٢٧٤ امرأة و ١٧٢ فتاة^(٥)، وكذلك من خلال أعمال العنف والتخريب التي ارتكبتها المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجموعه ٢٣٦ حادث عنف اشترك فيها مستوطنون إسرائيليون وأسفرت عن مصرع ثلاثة فلسطينيين وإصابة ١٠٠ غيرهم بجروح، وكان من بين المتضررين ١١ امرأة و ٧ فتيات، كما أسفرت عن إلقاء أضرار بالململكات الفلسطينية. وقُتل ستة مدنيين إسرائيليين وثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث إطلاق نار أو طعن على يد فلسطينيين.

٥ - وقد أدت التخفيضات في التمويل الموجه للأونروا، التي أثرت بصورة خاصة على خدمات وبرامج الطوارئ التابعة للوكالة، إلى إثارة الشواغل بشأن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية لتدهور الحالة الإنسانية، بما في ذلك آثارها على النساء والفتيات^(٦). وقد عوضت جهات مانحة أخرى بشكل جزئي عن بعض هذه التخفيضات^(٧). كذلك يلقي العديد من التطورات السياسية بظلاله على الحالة المالية للسلطة الفلسطينية في وقت يتناقض فيه الدعم الخارجي المقدم للميزانية. ففي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، وقع رئيس الولايات المتحدة قانون تاييلور فورس، الذي يحظر تقريباً كل مساعدة اقتصادية تقدم إلى الضفة الغربية وغزة ويمكن أن تفيد السلطة الفلسطينية بشكل مباشر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أصدر الكنيست الإسرائيلي قانوناً مماثلاً يقضي باستقطاع مبلغ من إيرادات الضريبة التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية يعادل مجموع مدفوعات السلطة المشار إليها. وقد أدت تلك التخفيضات وغيرها من تخفيضات التمويل إلى إعاقة

(٣) بيانات مقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة.

(٤) ملادينوف، إحاطة إعلامية مقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥) بيانات مقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(٦) نيكولاى ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إعلامية مقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٧) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "اجتماع وزاري بشأن الأونروا يحقق تبرعاً مميزاً بقيمة ١٢٢ مليون دولار"، بيان صحفي، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

عمليات العديد من المنظمات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يترك أثراً عمومياً سلبياً على الفلسطينيين من النساء والرجال.

٦ - وفي غزة، أدى تدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، الذي تفاقم بفعل القيود المالية واشتداد أزمة الكهرباء والوقود وحالات انقطاع التيار الكهربائي المرتبطة بها، إلى زيادة تقييد سبل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنساني. وأدى ذلك أيضاً إلى زيادة وتكثيف الطلب على عمل المرأة في مجال الرعاية وعملها المنزلي غير المدفوع الأجر. ومن المتوقع إغلاق بعض المستشفيات من أجل الحفاظ على الطاقة لصالح المستشفيات المركزية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل خاص على الحوامل والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة، والناجيات من العنف الجنساني^(٨).

٧ - وفي الضفة الغربية، لا يزال استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل والقيود الصارمة على التنقل والوصول، والقيود المفروضة على التخطيط والتنمية، يحول دون حصول مجتمعات بأكملها - لا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية والمنطقة H2 في الخليل - على الخدمات الأساسية، كما يزيد من خطر التشرّد بالنسبة للعديد من الفلسطينيين^(٩). ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ٣٧٦ من المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ٤٧١ شخصاً (٩٠ أسرة معيشية). وتشير سجلات الأونروا إلى أن ٧٨ من بين هؤلاء المشردين كن نساء وفتيات من اللاجئات الفلسطينيات، بمن فيهن ٣٦ فتاة دون سن ١٨ عاماً، و ٤ من الأسر التي تعيلها امرأة. وتثير حالة المجتمعات البدوية، مثل خان الأحمر، قلقاً خاصاً لأنها تواجه خطراً وشيكاً بهدم المباني والانتقال^(١٠). وتواجه المرأة الفلسطينية، في حالة تشريدتها، المزيد من القيود التي تحد من سبل الوصول إلى الأماكن العامة وفرص كسب العيش في ظل تزايد انعدام الأمن الغذائي والهشاشة على الصعيدين الشخصي والأسري. كذلك تعاني المرأة الفلسطينية من زيادة العنف المنزلي، مما يدفعها في أحيان كثيرة إلى آليات تكيف سلبية، مثل الزواج المبكر.

٨ - وتمثل الظروف في المنطقة جيم صعوبة خاصة بالنسبة للنساء والفتيات في ظل العزلة الجغرافية والفقر والتقاليد المحافظة وغياب البنى التحتية والخدمات الأساسية. والمتاح من الفرص الاقتصادية قليل^(١١). والنساء الحوامل معرضات بصفة خاصة للخطر من جراء القيود المفروضة على التنقل. والنساء عموماً معرضات بدرجة عالية لخطر الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب، ويفاقم ذلك الإحساس بالإحباط في حماية أطفالهن من العنف. وهن معرضات أيضاً لخطر العنف في منازلهن أو أثناء العمل في الأراضي الزراعية أو جمع المياه. وسبل الحصول على التعليم محدودة أمام الفتيات في هذه المنطقة، اللاتي كثيراً ما ينقطعن عن الدراسة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الزواج المبكر والحمل المبكر والانتهاك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون النساء عرضة لخطر العنف الجنساني، ويفاقم ذلك الضغوط

(٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للأمم المتحدة)، "Gender alert: needs of women and girls in humanitarian action in the Occupied Palestinian Territory", 2018

(٩) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018-2020 Humanitarian response strategy: January-December 2018", 2018
"2018 humanitarian response plan - Occupied Palestinian Territory", December 2017

(١٠) نيكولاي ملادينوف، إحاطة إعلامية مقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "Gender Alert".

والإحباطات التي يعاني منها الرجال. وعدد المجتمعات المحلية في المنطقة جيم، ولا سيما المجتمعات البدوية، التي يمكنها الحصول على خدمات من قبيل خدمات الشرطة أو المراكز الصحية أو الملاجئ، قليل^(١٢).

٩ - ولا تزال المواقف النمطية المتعلقة بالأدوار الجنسانية شائعة في دولة فلسطين. ويُعتبر الرجال إلى حد بعيد أرباب الأسر المعيشية ومعيّليها الرئيسيين ومُحافظيها، في حين تعتبر المرأة مسؤولة عن تقديم الرعاية وأداء الأعمال المنزلية المتعلقة بأسرهن التي غالباً ما تكون كبيرة وممتدة ولديها الكثير من الأطفال. ويؤدي التدهور المستمر للحالة الاقتصادية، الذي تواقبه عمليات مصادرة الأراضي وفرض القيود على التنقل، وتزيد من حدته الانقسامات السياسية بين الفلسطينيين، إلى عجز الكثير من الرجال على الوفاء بأدوارهم التقليدية، وقيام النساء بالتعويض عن غياب الخدمات والدخل^(١٣). وعلى الرغم من زيادة انحراط المرأة في التعليم العالي وسوق العمل، يظل تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية خاضعاً بشكل حاد للتوقعات الخاصة بنوع الجنس. ومع ذلك، هناك علامات تدل على ظهور آراء أكثر إنصافاً فيما يتعلق بأمر منها الحق في العمل، والمشاركة السياسية، والمشاركة في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية، لا سيما في أوساط المجموعات العمرية الأصغر^(١٤).

١٠ - وإجراء تحليل شامل للجوانب الجنسانية للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفهم تلك الجوانب بشكل متعمق أمر لا غنى عنه لفعالية التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية المتعددة الجوانب وتلبية الاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق. وحسب ما يرد أدناه بمزيد من التفصيل، فإن آثار الأزمة فادحة على الحياة اليومية للشابات والفتيات وعلى مستقبلهن، ويزيد من فداحتها التمييز السائد في القانون وفي الممارسة. وما زالت الآثار المادية والعاطفية والاجتماعية الطويلة المدى والناجئة عن جميع أشكال العنف تمثل مصدر قلق بالغ.

ثالثاً - المساعدة المقدمة للمرأة الفلسطينية

١١ - يعطي هذا الفرع لمحة إضافية عن حالة المرأة الفلسطينية، وعن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الاستجابة للتحديات الإنسانية المعقدة وتقديم المساعدة في خضمها. وهو يشمل على معلومات مستكملة بشأن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة بالنساء والشابات والفتيات. ولا يزال السياق المتقلب والتمويل المقيد على نحو متزايد يطرحان تحديات على الصعيد التشغيلي فيما يتعلق بتقديم المساعدة، ويؤثران في استدامة التقدم المحرز.

(١٢) Nader Said-Foqahaa, *Caught Up between a Rock and a Hard Place: Occupation, Patriarchy and Gender Relations – A Case Study of Palestinian Women in Areas C and H2* (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية، لم يصدر بعد).

(١٣) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "Gender Alert".

(١٤) Shereen El Feki, Gary Barker and Brian Heilman, eds., *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa (Egypt, Lebanon, Morocco and Palestine)* (Cairo and Washington, D.C., UN-Women and Promundo-US, 2017).

١٢ - وترد الأولويات الحالية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني في مجموعة من الوثائق الأساسية، منها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الذي يتماشى مع خطة السياسات الوطنية الفلسطينية (٢٠١٧ - ٢٠٢٢)، والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، والخطة الاستراتيجية المناهضة للعنف ضد النساء للأعوام ٢٠١١-٢٠١٩، والخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠١٧ - ٢٠١٩)، وخطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ألف - التعليم والتدريب

١٣ - لا تزال هناك تحديات عديدة تواجه حصول الأطفال على التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكثيراً ما تؤثر هذه التحديات في الفتيات بشكل مختلف، سواء لأسباب أمنية أو لأسباب اجتماعية - ثقافية. ففي سن الخامسة، يُحرم حوالي واحد من كل عشرة أطفال من التعليم. والنسبة المئوية للفتيات اللاتي يبلغن خمس سنوات من العمر وغير ملتحقات بالمدارس (١١,٩ في المائة) أعلى مقارنة بالفتيان (٨,٨ في المائة). وتبدأ مرحلة التعليم الإلزامي في دولة فلسطين بعد ذلك بعام واحد، أي في سن السادسة، غير أن مستويات الحرمان من التعليم تزداد بسرعة مع تقدم الأطفال في الصفوف الإلزامية. وهذا الاتجاه يثير الانزعاج بشكل خاص فيما يتعلق بالفتيان. فعلى سبيل المثال، يرتفع المعدل التقديري للفتيات غير الملتحقات بالمدارس من ١,٤ في المائة في سن العاشرة إلى ٥,٩ في المائة في سن الثالثة عشرة، ثم يرتفع ارتفاعاً مذهلاً ليبلغ نسبة ٢٢ في المائة في سن الخامسة عشرة. أما معدلات حرمان الفتيات من التعليم فتبدأ منخفضة ثم ترتفع بوتيرة أقل سرعة، حيث يتخلى ٠,٤ في المائة من الفتيات عن الدراسة في سن العاشرة، و ٢,٩ في المائة في سن الثالثة عشرة، و ٥,٤ في سن الخامسة عشرة^(١٥). وتتفاقم هذه الحالة الصعبة بسبب أزمة الكهرباء التي تحد من الوقت المخصص لدراسة الطلاب في المدرسة وفي المنزل وتزيد من معدلات الانقطاع عن الدراسة. وفي الضفة الغربية، تكون فرص الحصول على التعليم محدودة أمام الفتيات في المنطقة جيم بشكل خاص بسبب ضعف الهياكل الأساسية، وعمليات الإغلاق، والقيود المفروضة على التصاريح، وحظر التجوال، وتقييد الحركة، ومطالبتهن بالمساعدة في الأعمال المنزلية. وكثيراً ما تنقطع أيضاً هؤلاء الفتيات عن الدراسة، مما يمكن أن يؤدي إلى الزواج المبكر والحمل المبكر والانتهاك الجنسي. وفي المنطقة H2 بالخليل، تعاني الفتيات اللاتي هن أول من ينقطع عن الدراسة، من آثار المصاعب الاقتصادية الصعبة بشكل خاص^(١٦). وعلاوة على ذلك، تسحب الفتيات في كثير من الأحيان من المدرسة كتدبير وقائي مما يتعرضن له من مضايقات وعنف وتخويف وهن في طريقهن إلى المدرسة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية^(١٧). وتبرز دراسة أصدرتها مؤخرًا اللجنة الاقتصادية

(١٥) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، دولة فلسطين: تقرير قطري عن الأطفال خارج المدرسة (٢٠١٨).

(١٦) Nader Said-Foqahaa, *Caught Up between a Rock and a Hard Place*.

(١٧) فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، التحليل القطري المشترك لعام ٢٠١٦: لكي لا يترك أحد خلف الركب - نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين (٢٠١٦).

والاجتماعية لغربي آسيا انخفاض مستويات التحصيل العلمي والإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء الفلسطينيات ذوات الإعاقة^(١٨).

١٤ - وواصلت اليونيسف تيسير توافر السبل الآمنة لما عدده ٦٠٠ ٦٠٠ من أطفال المدارس (من بينهم ٣٥٠٠ فتاة) و ٤٠٠ معلم (من بينهم ٣٠٠ امرأة) من الفلسطينيين للذهاب إلى المدارس والعودة منها في مواقع شديدة الخطورة، من خلال التواجد الحماي والمرافقة عبر نقاط التفتيش وقرب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء فصول دراسية ومرافق رياضية إضافية لست مدارس في المجتمعات المهمشة في الضفة الغربية، مما هيا بيئة تعلم أفضل لما عدده ١٠٧٥ طالبة، وخلق أكثر من ٢٢ وظيفة للمعلمين في المناصب الإدارية. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا لتحسين تعلم حوالي ١٢٠٠٠ طالبة في القدس الشرقية عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية المادية، وتوفير معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي قطاع غزة، أكمل البرنامج الإنمائي إصلاح وتعمير ٥٠ مؤسسة تعليمية، استفاد منها ٦٨٦ ٥٠ طالبة ومعلمة (مما مجموعه ٩٩ ١١٤ طالبة ومعلمة) وخلق ١٢٨٤ فرصة عمل للنساء.

١٥ - وفي قطاع غزة، وفرت الأونروا التعليم الأساسي لما عدده ١٣١ ٥٥٤ طالبا من طلاب الصف الأول إلى التاسع (من بينهم نسبة ٤٨,٤ في المائة من الفتيات)، كما وفرت سبل الحصول على الدعم في مجال الصحة العقلية للطلاب وأسرههم لمنع الانقطاع عن الدراسة. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، سجلت مدارس الأونروا ١٩٢ ٤٨ طالبا (من بينهم نسبة ٥٩ في المائة من الفتيات). وعملت اليونيسكو على النهوض بالتعليم الشامل والملائم للطفل من خلال تدريب ٣٣ من مديري المدارس في الضفة الغربية، و ١٤ من مشرفي المدارس والمرشدين في غزة، مع التركيز على ترسيخ مراعاة الفوارق بين الجنسين في الفصول الدراسية.

١٦ - وعلى مستوى التعليم العالي، ما فتئ تسجيل الشباب في الكليات والجامعات يزداد. ففي عام ٢٠١٧، كان مسجلا في الكليات والجامعات ما نسبته ٥٣ في المائة من جميع الشباب في سن التعليم العالي، مقارنة بما نسبته ٣٢ في المائة من الشباب من نفس الفئة العمرية^(١٩). وفي إطار برنامج الفاخورة للمنح الدراسية والتمكين الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حصلت ٥٠ شابة من الفئات المحرومة على منح دراسية كاملة لمدة أربع سنوات من بين المنح البالغ عددها ١٠٠ منحة التي تتيح إمكانية متابعة الدراسات الأكاديمية.

١٧ - وأتاحت الأونروا التدريب التقني والمهني لعدد من المستفيدين، من بينهم ٦٤٠ لاجئة في غزة، كانت نسبتهن ٣٥ في المائة من المتدربين، و ٦١٧ لاجئة في الضفة الغربية، كانت نسبتهن ٨٤ في المائة من المتدربين. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لمركز تدريب مهني ومدرسة تمريض في قضاء القدس الشرقية، بغية إعداد الطلاب لدخول سوق العمل. وقدمت اليونيسف المساعدة إلى أكثر من ١٠٠٠٠ مراهقة من المراهقات المحرومات لتنمية مهاراتهم الحياتية الأساسية من خلال المشاركة المدنية وبرامج مباشرة الأعمال، حتى تتمكن من مواصلة مساهمتهن الأكاديمي ودعم مجتمعاتهن ودخول سوق العمل.

(١٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعاقة في المنطقة العربية، ٢٠١٨ (E/ESCWA/SDD/2018/1).

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، المتاحة على الرابط التالي: <http://data.uis.unesco.org> (تم الاطلاع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

١٨ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي، بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال المسرح المتنقل في ١٠ مدارس للبنين في رام الله. وشملت التدخلات الإضافية توفير التوعية والتدريب على المهارات الاجتماعية للفتيات والنساء والفتيان والرجال في القدس ونابلس، والقيام بمبادرات التوعية والتربية المدنية في ٢٠ مدرسة في غزة. ونفذت اليونسكو حملة إعلانات باستخدام الإذاعة والفيديو من أجل تعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين والسلام والتنمية من خلال تغطية رياضية في وسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِم عرض مسرحي ومعرض فني بالشراكة مع مؤسسة أيام المسرح في غزة للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١٨، مع إشراك النساء والرجال من المناطق الريفية وطلاب الجامعات وأعضاء منظمات الشباب وممثلي المنظمات النسائية والمنظمات الدولية.

باء - الصحة

١٩ - تعاني مرافق الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة من نقص مزمن في الإمدادات الطبية، مما يؤثر على توافر ونوعية الخدمات الصحية التي تتلقاها المرأة الفلسطينية. وفي غزة، يشرف النظام الصحي على الانهيار نتيجة لعمليات الإغلاق التي دامت عشر سنوات، وللانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني المتزايد، وتدهور إمدادات الطاقة، وعدم الانتظام في دفع أجور الموظفين الطبيين العاملين في القطاع العام، والنقص المتزايد في الأدوية والأدوات الطبية الأحادية الاستخدام^(٢٠). وقد أدت الأزمة الجارية إلى ارتفاع مستويات الإجهاد النفسي. وعلى الرغم من أن مقدمي خدمات الصحة النفسية - الاجتماعية والعقلية ينشطون في غزة، فإن الأعراف الاجتماعية تؤدي دوراً أساسياً في عرقلة الاستفادة من الخدمات، وبخاصة فيما يتعلق بالمراهقات - حيث تواجه مستعملات هذه الخدمات درجة عالية من الوصم، وكثيراً ما يُنظر إلى الاستفادة منها على أنها تقييد إمكانية تزويجهن. وفي الضفة الغربية، لا تزال القيود المفروضة على التنقل، نتيجة لنظام التصاريح التقييدي وضعف الهياكل الأساسية والتهديدات من جانب الجنود والمستوطنين، تعرّض للمخاطر النساء الحوامل اللاتي يحتجن إلى الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة والرعاية النفسانية وغيرها من أشكال رعاية الأمهات التي توفرها المستشفيات^(٢١). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرافق الواقعة خارج القدس الشرقية تفتقر تماماً إلى بعض خيارات العلاج والتشخيص، مثل العلاج الإشعاعي وتكنولوجيا التصوير النووي. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن مرضى السرطان، بمن فيهم المصابات بسرطان الثدي، يعتمدون على الإحالة إلى القدس الشرقية أو إسرائيل، ومن ثم يحتاجون إلى الحصول على تصاريح أمنية من السلطات الإسرائيلية لتلقي الخدمات.

٢٠ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة بذل الجهود بغية تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية ونوعيتها. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الثانية من تحسين إدارة العلاج الكيميائي في مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس الشرقية، حيث يُقدم الدعم المباشر للمصابات بالسرطان. وفي الضفة الغربية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتزويد مستشفيات في الشمال والجنوب بمبائل ومرافق وتجهيزات جديدة، وساهم في بناء عيادة صحية ومختبر طبي جديدين سيستفيد منهما أكثر من ١ ٦٦٠ شخصاً من قرية الطيرة والمناطق المحيطة بها. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان للعيادات التابعة لوزارة

(٢٠) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018-2020 Humanitarian response strategy"؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة"، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٢١) Nader Said-Foqahaa, *Caught Up between a Rock and a Hard Place*.

الصحة في الضفة الغربية أربعة أجهزة متطورة للتصوير بالموجات فوق الصوتية من أجل تعزيز فحوص سرطان الثدي وإمكانية اكتشافه. وقدم الصندوق أيضا الدعم لعيادة متنقلة للاكتشاف المبكر لسرطان الثدي، فمكّنها بذلك من توفير خدمات تصوير الثدي بالأشعة لما عدده ٨٥٨ امرأة في شمال الضفة الغربية، كما زود ١٨٠ امرأة في غزة بإعانات لتمكينهن من تلقي تلك الخدمات.

٢١ - وفي غزة، شيد البرنامج الإنمائي مبنى للخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة البصرية، استفاد منه ٤٠٠ طفل (كان من بينهم ٢٠٨ فتيات). وتلقت ثلاثة مستشفيات ومركز للرعاية الصحية الأولية أنظمة تعمل بالطاقة الفلطاضوية المتجددة لتأمين استدامة العمليات. وقامت منظمة الصحة العالمية بشراء وتسليم معدات إلى المخازن المركزية في غزة، بما في ذلك ٢٠ سريرًا للمرحلة ما بعد الولادة، و ٥٠ مجموعة أدوات لازمة للولادة، و ٥ آلات تصوير بالموجات فوق الصوتية، و ٢٠ سريرًا من أسرة الولادة، و ٥٠ كيسًا من أكياس التنفس.

٢٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأونروا ٣,٣ ملايين استشارة طبية، منها ١,٩٤ مليون استشارة (٥٨ في المائة) قدمت للنساء والفتيات في غزة، وقدمت مليون استشارة طبية للنساء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وفي الفترة بين ٣١ آذار/مارس و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقت مراكز الأونروا الصحية ٥٨٨ ٢ طلبًا لتلقي العلاج الطبي (٩٤ في المائة من الذكور و ٦ في المائة من النساء والفتيات) نتيجة العنف المرتبط بالمظاهرات التي جرت تحت شعار ”مسيرة العودة الكبرى“. وكان برنامج الأونروا للصحة العقلية للمجتمعات المحلية موجهًا للمرضى وأسر القتلى والمصابين الذين يحتاجون إلى الدعم النفسي الاجتماعي والعقلي.

٢٣ - وقدمت الأونروا خدمات هامة في مجال الرعاية الصحية الإنجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجل ما مجموعه ٣١ ٣٥٨ لاجئة فلسطينية جديدة في خدمات الرعاية في مرحلة ما قبل الحمل؛ وتلقت ٣٩ ٥٩٦ امرأة في قطاع غزة الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة في غضون ستة أسابيع من الولادة؛ وتلقى ٧٧ ٨٠٩ من المستفيدين خدمات في مجال تنظيم الأسرة. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، سجلت الأونروا ١٣ ٥٥٩ امرأة لتلقي الرعاية السابقة للولادة، وقدمت خدمات الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة لما عدده ١٢ ٧٤٦ امرأة، وقدمت خدمات تنظيم الأسرة لما عدده ٢٢ ٥٢٥ امرأة.

٢٤ - وقدمت اليونيسف خدمات الزيارات المنزلية بعد الولادة على أيدي قابلات أو ممرضات ماهرات للأمهات وحديثي الولادة في غضون يومين من الولادات التي أعقبت حالات حمل عالية الخطورة، واستهدفت تلك الخدمات مواقع يصعب الوصول إليها وفئات اجتماعية ضعيفة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، استفاد نحو ٥ ٥٨٤ من الأمهات المرضعات وحديثي الولادة المعرضين للخطر الشديد من خدمات الزيارات المنزلية المخصصة التي تتم بعد الولادة، وتعلق ما نسبته ١٦,٩ في المائة من تلك الزيارات بأمهات دون سن الثامنة عشرة. ودعمت اليونيسف أيضا بناء قدرات ٢٠ موظفة وعاملة اجتماعية ومتطوعة في مجال تقييم نماء الطفل وتوفير خدمات التدخل المبكر لصالح الأطفال ذوي النماء المتأخر والأطفال ذوي الإعاقة.

٢٥ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في تقديم الخدمات المتعلقة بالعدوى المنقولة جنسياً والتهابات المسالك التناسلية، حيث استفاد منها ٢٩٢ شخصا (كان منهم

٢٤٥ امرأة). ونظمت دورة تدريبية مدتها أربعة أيام لزيادة قدرات ٢٠ من مقدمي الخدمات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا والعنف الجنساني؛ وتم تنفيذ برنامج تفاعلي لمدة ثلاثة أيام مع ما مجموعه ١٦٩ امرأة (كان ٢٨ في المائة منهن دون سن الخامسة والعشرين) من أجل توعية النساء الأكثر تعرضاً للإصابة بالعدوى المنقولة جنسياً، والتوعية بخدمات المشورة والاختبار الطوعية والعنف الجنسي في الخليل وبيت لحم. ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيارة متبادلة لمدة يومين بين "أبطال" مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من مولدوفا وجهات القطاع الصحي الفاعلة ومقدمي الخدمات والمتطوعين الشباب وممثلي المجتمع المدني من الفلسطينيين.

٢٦ - وواصلت منظمة الصحة العالمية، من خلال المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة، وضع سجل إلكتروني لصحة الأم والطفل وكذلك قائمة مراجعة تفاعلية مخصصة تسهل جمع البيانات واستخدامها. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٨، كانت ١٨٢ عيادة لصحة الأم والطفل من أصل ٤٢٧ عيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد استخدمت السجل، مما ساعد على الإبلاغ عن حالات الحمل العالية الخطورة، ووفر التوجيه لمقدمي الرعاية فيما يضطلعون به من أعمال الإدارة السريرية. ومن خلال المعهد، ساعدت منظمة الصحة العالمية في تحسين بروتوكولات تصوير الثدي بالأشعة من خلال توسيع نطاق عوامل الخطر التي يتم تقييمها أثناء فحص سرطان الثدي، ودعمت وزارة الصحة في اعتماد البروتوكولات وتحديثها تقنياً.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل العيش

٢٧ - يشكل الأمن الاقتصادي تحدياً للمرأة الفلسطينية. فحصتها المحدودة من الفرص الاقتصادية والحيازات الزراعية، والقيود المفروضة على التنقل تحد من قدرتها على المساهمة في موارد الأسرة المعيشية والأمن الغذائي. ولا تزال هناك فجوة بين التحصيل العلمي للمرأة^(٢٢) ومشاركتها في القوى العاملة. وفي عام ٢٠١٧، بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة ١٩ في المائة فقط، مقارنة بنسبة ٧١,٢ في المائة للرجال. وفي اتجاه مثير للقلق، سجل معدل بطالة النساء في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً قياسياً، إذ بلغ ٤٧,١ في المائة في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة عن السنوات الخمس الماضية نسبتها ١٢ في المائة. وفي المقابل، بلغ معدل بطالة الرجال ٢٢,٢ في المائة^(٢٣). وفي تقرير صدر مؤخراً بعنوان المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/65(2)/3)، أشير إلى أن النساء ذوات التعليم العالي (١٣ سنة من التعليم أو أكثر) يمثلن أكبر حصة من بين العاطلين عن العمل. وفي عام ٢٠١٦، كان نصف النساء ذوات التعليم العالي عاطلات عن العمل، مقارنة بنسبة ١٩,١ في المائة بين نظرائهن من الذكور^(٢٤). ونظراً إلى محدودية فرص العمل،

(٢٢) تشير بيانات منظمة اليونسكو إلى أن ٣٩,٦ في المائة من النساء في سن ٢٥ سنة أو أكثر أكملن على الأقل تعليمهن الثانوي في عام ٢٠١٦. انظر قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

(٢٣) تشير البيانات إلى معدلات المشاركة في القوة العاملة ومعدلات البطالة في صفوف النساء والرجال في سن ١٥ سنة أو أكثر. انظر منظمة العمل الدولية، "الإحصاءات وقواعد البيانات"، المتاحة على الرابط التالي: www.ilo.org/global/statistics-and-databases (تم الاطلاع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٢٤) منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة (بيروت، ٢٠١٨).

لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في مجالات العمالة غير الماهرة أو غير النظامية، مما يعرضها لخطر الاستغلال ولظروف العمل غير الآمنة.

٢٨ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية تعزيز المساواة في إمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق وحماية حقوق العمل الواجبة للمرأة من خلال إنشاء برنامج "جامع" في رام الله، يوفر محطة شاملة للخدمات تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء الفلسطينيات. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية أيضاً على تعزيز التشريعات العادلة والسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وبرامج سوق العمل النشطة. ونتيجة لهذا التعاون، نُفذت حملة للتوعية بحق المرأة في الحصول على فرص عمل لائقة، ونُشرت ورقة موقف بشأن مراجعة قانون العمل من منظور جنساني، وأجري تقييم لآلية الشكاوى القائمة بالإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل التابعة لوزارة العمل، تضمنت توصيات لتعزيز الآلية على صعيد جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها من منظور جنساني.

٢٩ - ودعم البرنامج الإنمائي التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من خلال تقديم التدريب المهني لـ ٦٩ امرأة، وتوفير وظائف لـ ١٣١ امرأة، وتقديم خدمات تطوير الأعمال لـ ١٣٥ امرأة. وفي غزة، ساعد البرنامج الإنمائي ٩٨ شابة لتصبحن رائدات أعمال من خلال تسهيل وصولهن إلى الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية. وفي الضفة الغربية وغزة، وفر البرنامج الإنمائي ٥٧٦ ٢ يوم عمل مؤقت و ٣١ وظيفة دائمة للنساء. وساعد البرنامج أيضاً ٣٠ من سيدات الأعمال والعاملات في غزة على المشاركة في الجهود الرامية إلى تنشيط القطاع الصناعي.

٣٠ - وضمن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ٣٩ فرصة للمتطوعين الوطنيين، مما أفاد ٢٦ شابة و ١٣ شاباً. ويتم تعيين المتطوعين في وكالات مختلفة من وكالات الأمم المتحدة، وهم يقدمون الدعم لوظائف مختلفة، تشمل المهندسين والأخصائيين التربويين وأخصائيي التنمية المجتمعية.

٣١ - وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في مجموعة متنوعة من أنشطة كسب الرزق، مثل إنشاء سوق للماشية في الخليل، مما أوجد مساحة للرعاة من النساء لبيع منتجاتهن الغذائية المصنعة وحيواناتهن. واستفاد نحو ٢٠٠ منهن من فرص التدريب على إدارة المزارع وتجهيز منتجات الألبان والتسويق والنظافة الصحية والسلامة؛ وتلقت ٣٠ امرأة تدريباً على تحضير الأغذية وسلامة الأغذية؛ وحصلت ٢٣ مزارعة على التدريب على وحدات إنتاج الخضروات والإنتاج الحيواني؛ واستفادت ١٤ مزارعة من الدعم العيني لتنوع أصناف المحاصيل التي يزرعنها. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت ٢٤ مزارعة من عمليات إصلاح خزانات تجميع المياه وتشبيدها. وفي قطاع غزة، زودت منظمة الأغذية والزراعة ١١ مربية نحل بالعلاج اللازم للتعامل مع مرض الفاروا، الذي يصيب نحل العسل ويضر بإنتاج العسل، الذي يشكل خياراً تكميلياً هاماً لكسب العيش بالنسبة للنساء.

٣٢ - وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا دورات تدريبية على المهارات الحياتية وخدمات تنمية الأعمال التجارية لفائدة ٥٠٨ نساء مستضعفات اقتصادياً، تلقت ٨ منهن منحة فيما بعد لتطوير مشاريعهن الخاصة، وانخرطت ٥٨ منهن في دورات تدريبية مهنية. ومنح ما مجموعه ٣٩٢٩ قرضاً لعملاء إناث، وتلقت ٦٤ امرأة قرضاً بالغة الصغر لإنشاء مشاريع مدرة للدخل. وتم أيضاً توفير التدريب على مهارات

زيادة الأعمال الحرة والائتمانات البالغة الصغر للنساء في قطاع غزة. وقد ساعد برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للوكالة ٢٥١٠ أسر معيشية ترأسها نساء في الضفة الغربية، و ٣٤١ أسرة معيشية ترأسها نساء في قطاع غزة.

٣٣ - وأنشأ موئل الأمم المتحدة، بالشراكة مع المجتمع المدني، حيزاً عاماً آمناً وشاملاً للمجتمع الفلسطيني في حي وادي الجوز في القدس الشرقية، استفاد منه حوالي ١٧٠٠٠ مقيم. وتلبي الأماكن العامة الآمنة احتياجات وتطلعات نساء الحي وأطفالهن.

٣٤ - ويرتبط انعدام الأمن الاقتصادي ارتباطاً مباشراً باستمرار الارتفاع في معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أشارت التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية في قطاع غزة، و ١٣ في المائة في الضفة الغربية، تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة إلى شديدة. ووجد أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء متضررة أكثر من غيرها، وأن النساء الحوامل والمرضعات عرضة للخطر بصفة خاصة^(٢٥). وقام برنامج الأغذية العالمي، من أجل زيادة استهلاك الأغذية والتنوع الغذائي والنهوض بالوعي الغذائي، بتوزيع الأغذية والقوائم على ٩٧٠ ٣٥٤ مستفيداً، نصفهم من النساء، وقدم دورات للتوعية الغذائية لنساء ورجال يعانون من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة والضفة الغربية، وكانت غالبية المستفيدين من النساء.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٣٥ - لا يزال التمييز في القانون وفي الممارسة العملية، وارتفاع معدل انتشار العنف الجنساني، وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة والخدمات ذات الصلة، أمراً واقعاً بالنسبة للمرأة الفلسطينية. وتشكل معدلات العنف المرتفعة ضد النساء مصدر قلق خاص في الأوساط المستضعفة في الضفة الغربية وغزة، مثل أوساط النازحات داخلياً والنساء في مخيمات اللاجئين والمجتمعات البدوية، وضمن فئات معينة، مثل النساء ذوات الإعاقة والمراهقات، وكذلك في الأوساط التي تعاني من قلة سبل الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات^(٢٦). وكما سبقت الإفادة (E/CN.6/2018/6، الفقرة ٣٧)، لا يزال قبول المجتمع للعنف ضد المرأة، وانخفاض معدلات الإبلاغ المرتبط بالوصم، مصدر قلق^(٢٧). ولا يزال تجزؤ النظام القانوني ووجود قوانين ما زالت تسمح بانتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، بما في ذلك في مسائل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث، يعوقان تمكين المرأة.

٣٦ - وقامت مفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدريب أعضاء في لجنة التنسيق التشريعي على مراجعة القانون الفلسطيني للتأكد من توافقه مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تنضم إليها دولة فلسطين. وفي تطور إيجابي، صدر في آذار/مارس ٢٠١٨ مرسوم يلغي تطبيق بعض مواد قانون العقوبات الأردني التي تنص على ظروف مخففة تعفي من المحاكمة و/أو الحكم القضائي في بعض الجرائم، بما في ذلك الجرائم التي تُرتكب باسم الشرف وجرائم العنف الجنسي عندما يتزوج الجاني ضحيته.

(٢٥) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *2018 Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory* (2017).

(٢٦) هيئة الأمم المتحدة للمرأة: "Gender alert".

(٢٧) انظر أيضاً El Feki, Barker and Heilman, eds., *Understanding Masculinities*.

٣٧ - وقدم البرنامج الإنمائي ومنظمة اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مكتب النائب العام والمجلس القضائي الأعلى في توفير خدمات متخصصة في القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وأجريت دراسة من دراسات خط الأساس، في شراكة مع مجلس القضاء الأعلى، من أجل تحديد الاحتياجات والثغرات في النظام القضائي والاسترشاد بها في التدخلات المستقبلية. وأعدت إجراءات تشغيلية موحدة مراعية للمنظور الجنساني للملاحقة العامة المتخصصة وأقرها المدعي العام. وزود مقدمو الخدمات في إطار نظام العدالة والأمن، بمن فيهم قضاة المحاكم الشرعية، بتدريب لبناء القدرات ونظمت لهم جلسات للتوعية بشأن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والمساواة بين الجنسين وطرق إنهاء العنف الجنساني. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم نظام العدالة الجنائية الفلسطيني من أجل تحسين وصول النساء والفتيات الناجيات من العنف إلى العدالة. وقام سبعة أطباء شرعيون درهم المكتب بفحص ٨٩ حالة من ضحايا العنف الجنساني، وأصدروا تقارير جنائية تشكل أدلة قوية تفيد بتحقيقات مكتب المدعي العام في الجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. وخضع الأطباء لتدريب إضافي من خلال تعيينهم لفترات مؤقتة لأغراض التدريب بصورة فردية في مركز سانت ماري لإحالة حالات الاعتداء الجنسي في مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣٨ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريب ٢٣٣ من مقدمي الخدمات الصحية على اكتشاف حالات العنف الجنساني وتوثيقها والتصدي لها وإحالتها. وأعدت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني دليلاً يبين جميع الخدمات التي تقدم فيما يتعلق بالعنف الجنساني، ودرت أخصائيين في الشؤون الإنسانية في قطاع غزة والخليل على كيفية إجراء كشف أولي عن حالات العنف الجنساني وإحالتها. وفي الخليل والقدس الشرقية، درت منظمة اليونيسيف ١٠٠ من الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس على إحالات العنف الجنساني. وفي غزة تم تدريب ٢٩٣ أخصائياً و ٤٢٧ معلماً على اكتشاف حالات العنف الجنساني وإحالة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من الحماية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالعنف الجنساني.

٣٩ - وتلقى ما مجموعه ٤٠٣ ١٩ من الناجين من العنف الجنساني نوعاً واحداً على الأقل من الخدمات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه، واستفاد ٧ ٩٩٥ شخصاً من ٤٥٧ جلسة توعية تواصلية بشأن الحماية من العنف الجنساني ومكافحته. ودعم الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة ١٧٨ ٣٤ امرأة مستضعفة و ٧ ٠٢٥ فتاة، ولا سيما الناجيات من العنف الجنساني؛ وساعد نساء من ذوات الإعاقة في الحصول على خدمات دعم وحماية معززة في قطاع غزة.

٤٠ - وتم تعزيز سبل الحصول على الخدمات الجيدة، بما في ذلك الاستشارات النفسية والاجتماعية والإحالات، عن طريق عدد من المبادرات. فقد هيا صندوق السكان مكانين آمنين جديدين للنساء والفتيات في مدينة القدس القديمة وفي مخيم البريج في غزة. كذلك قام بتجهيز ست عيادات للرعاية الصحية الأولية إلى جانب مستشفى واحد بالأثاث والأدوات الطبية اللازمة لاكتشاف حالات العنف الجنساني في الضفة الغربية ومعالجة الناجين منه، ودعم إنشاء سبع شبكات لحماية المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤١ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات متعددة القطاعات إلى ٤٠٦ ٢ من النساء و ٤٧٤ رجلاً في غزة. وشمل ذلك تقديم الدعم في مجال إدارة الحالات لفائدة ٢٨٨ امرأة من الناجيات من العنف الجنساني، وإذكاء الوعي بظاهرة العنف الجنساني وتوفير معلومات عن الخدمات المتصلة بها

لفائدة ١٧٤٦ امرأة و ٤٧٤ رجلاً، ودعم الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية لفائدة ٣٢٠ امرأة، وإحالة ٥٢ امرأة. وعلاوة على ذلك، تم تزويد ٤٨٠ ١ مراهقاً (١٠٥٠ من الإناث و ٤٣٠ من الذكور) في غزة بالدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الصحة الإنجابية، وبمنح للمبادرات التي يقودها المراهقون. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي إلى ١٦٠ امرأة مخالفة للقانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشمل ذلك أكثر من ٩٠ امرأة بدوية.

٤٢ - وتصدت الأوتروا لمخاطر العنف الجنساني من خلال أنشطة التواصل مع اللاجئين الفلسطينيين على صعيد المجتمع المحلي، وأنشطة التوعية، وآليات الحماية المجتمعية. وأفادت جلسات التوعية التي عُقدت من خلال برنامج الوكالة للإغاثة والخدمات الاجتماعية نساء عددهن ٢١٣ ٧ امرأة ورجالا عددهم ٢٩٦ ٢ رجلا في قطاع غزة.

٤٣ - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة "لأني رجل" الإقليمية التي تتصدى للأنماط الجنسانية المتعلقة بمسائل من بينها الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة والأبوة والعنف ضد المرأة، وتزيد الوعي بالأدوار الإيجابية التي يمكن أن يؤديها الرجال في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي إطار هذه الحملة، نظمت الهيئة مناسبات مجتمعية شارك فيها طلاب الجامعات وعرضت فيها لوحات إعلانية في رام الله و نابلس وبيت لحم تتضمن صوراً لرجال يدعون إلى المساواة بين الجنسين في حياتهم اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الهيئة حملة إعلامية ودعوية لإنهاء العنف ضد المرأة أدارها المنتدى، وهو ائتلاف للمنظمات غير الحكومية يلتزم بالقضاء على العنف ضد المرأة، ويروج لإعداد مشروع قانون لحماية الأسرة يستجيب للشواغل الجنسانية. وعملت اليونيسيف مع ١٠٠٠ مراهق و ١٠٠٠ مراهقة في الضفة الغربية على تنمية معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بالتعامل مع العنف الجنساني والتسلط في المدارس. وفي غزة، تلقى ٣٢٥٦ مراهقاً (كانت نسبة الفتيات بينهم ٥٠ في المائة) تدريباً على مواجهة العنف الجنساني، ومنع تسلط الأقران، والمهارات الحياتية اللازمة لتمكينهم من مكافحة العنف، والدعوة إلى التغيير الإيجابي في المجتمعات المحلية.

هاء - السلطة وصنع القرار

٤٤ - لئن كانت مساهمة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية تحظى باعتراف واسع النطاق، فلا يزال تمثيل النساء غير كاف في هيئات صنع القرار وعملياته على مختلف مستويات الحياة العامة. فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هناك تفاوتات جنسانية كبيرة لصالح الرجال في القطاع العام. فالنساء اللاتي يشغلن مناصب للقيادة وصنع القرار على الصعيد السياسي لا تتجاوز نسبتهم ١١,٧ في المائة، حيث لا تمثل المديرات العامات سوى ١٢ في المائة ونائبات الوزراء ١٦ في المائة^(٢٨). واستبعدت النساء بدرجة كبيرة من المشاركة في جهود الحوار الرسمي الرامي إلى إنهاء الانقسام السياسي بين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، لم تشارك أي امرأة في المحادثات التي أدت إلى توقيع الاتفاق الذي أبرم في القاهرة بين فتح وحماس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولم يكن هناك أي تمثيل للمرأة في عضوية اللجان الفنية التي أنشئت لاحقاً لتحديد تفاصيل ترتيبات المصالحة^(٢٩). ولمعالجة بعض من هذه التحديات، اعتمدت

(٢٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٧"، بيان صحفي، ٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٢٩) Willemijn van Lelyveld and Wafaa Al Kafarna: "Women's Participation in the Reconciliation Process: Perspectives from Gaza", *This Week in Palestine*, Issue No. 239 (March 2018).

السلطة الفلسطينية خطة العمل الوطنية لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تعترف فيها بدور النساء والفتيات الهام في جدول أعمال السلام والأمن، وكذلك بدورهن الفاعل في التعامل مع الآثار التي يخلفها النزاع على حياتهن.

٤٥ - ودعمًا لتمكين اللاجئات الفلسطينيات من الشباب ومشاركتهن في القيادة وصنع القرار، زودت الأونروا ٤٩٥ خريجة في مختلف المجالات بتدريب على المهارات القيادية والإدارية وعلى إدارة دورات المشاريع وتدريب توجيهي في مجال الأعمال، ويسرت لخريجات عددهن ٢٧٤ خريجة في قطاع غزة فرص التعيين لفترات مؤقتة لأغراض التدريب. ودعمت الأونروا أيضًا التدريب على مهارات الدعوة وكسب التأيد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة، واستهدفت في ذلك ٣٥٠ امرأة وعددًا من المنظمات الأهلية. وبعد ذلك، قامت ١١٥ امرأة وفتاة بتنظيم حملات للتوعية بشأن مكافحة العنف الجنساني في قطاع غزة. وقدمت اليونسكو لما عدده ٤٠ شابة من غزة دورة توجيهية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، للمساعدة على إدماج هذا الموضوع في خطط المنظمات التي يقودها الشباب وبرامجها.

٤٦ - وفي الضفة الغربية، زودت الأونروا ٦٧٣ لاجئة فلسطينية بالتدريب والأنشطة في إطار خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكان الهدف من التدريب المقدم لموظفات المراكز التي تنفذ برامج المرأة في المخيمات هو زيادة عدد النساء المشاركات في أنشطة هذه المراكز واستحداث آليات لضمان إسماع أصوات النساء في منظمات صنع القرار. وأدارت الأونروا والمنظمات المحلية الشريكة برنامجاً تدريبياً على المهارات القيادية استفادت منه ٦٣ شابة، وركز التدريب على الابتكار الاجتماعي ومخاطبة الجمهور والعمل التطوعي. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاركت ٥٤ شابة في معسكر قيادي شتوي تدرين فيه على مهارات القيادة المدنية، وأفضى المعسكر إلى تصميم ١٢ مبادرة مجتمعية وتنفيذها.

٤٧ - ووضع برنامج الأغذية العالمي مبادئ توجيهية تكفل مشاركة النساء في لجان الأغذية المحلية بنسبة ٥٠ في المائة؛ وأفاد موئل الأمم المتحدة بأن النساء يشكلن أكثر من ثلث الأعضاء في لجان تمثيل المجتمعات المحلية، مما ينيط بمن دورا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء مجتمعاتهن المحلية في السنوات المقبلة.

واو - التطوير المؤسسي

٤٨ - في الدورة السبعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٨، نظرت اللجنة في التقرير الأولي لدولة فلسطين عن تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (انظر CEDAW/C/PSE/1). وكان هذا أول تقرير تقدمه دولة فلسطين أمام إحدى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لائتلاف المنظمات النسائية غير الحكومية لتنفيذ الاتفاقية، الذي يقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في إعداد أول تقرير مواز للتقرير الأولي لدولة فلسطين. وفي إطار التحضير للحوار البناء، نظمت الهيئة حلقة عمل مع أربع وزارات وخمس من منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع منظمة مساواة^(٣٠)، لزيادة تعزيز قدرة هذه الجهات على تنفيذ الاتفاقية، وخاصة المادة ١٦ منها. وأعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فقرة إذاعية تم بثها ثلاث مرات

يوماً لمدة خمسة أيام قبل انعقاد الاجتماع، من أجل زيادة الوعي، ومن ثم تمكين المجتمع المدني والأفراد المهتمين من مشاهدة الحوار البناء، الذي أجري في جنيف، من خلال البث المباشر.

٤٩ - وأوصت اللجنة، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين (CEDAW/C/PSE/CO/1)، بأن تقوم دولة فلسطين بدمج أحكام الاتفاقية في قانونها الوطني بشكل كامل وكفالة تنفيذها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وأوصت اللجنة أيضاً، في جملة أمور، بأن تقوم السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات ملموسة للانضمام إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية، ونشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، وتدريب أعضاء السلطة القضائية، بما يشمل قضاة المحاكم الشرعية والعاملين في المجال القانوني والمسؤولين عن إنفاذ القانون، على الاتفاقية واجتهادات اللجنة في إطار البروتوكول الاختياري وتوصياتها العامة.

٥٠ - ووضعت وزارة شؤون المرأة، بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الصيغة النهائية لخطة العمل الرامية إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وقدمت الهيئة الدعم للوزارة في مواءمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجية الجنسانية وخطة السياسات الوطنية الفلسطينية (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وإضفاء الطابع المحلي على هذه المؤشرات. وساعدت الهيئة أيضاً في تعزيز قدرة الفريق الوطني المعني بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني من خلال عقد حلقة عمل لكبار موظفي وزارة المالية ووزارة شؤون المرأة، قُدمت فيها أدوات ونهج لتعزيز المساواة فيما يتعلق بحقوق المرأة والشفافية العامة.

٥١ - وواصلت اليونيسف بذل جهودها لزيادة قدرة وزارة التنمية الاجتماعية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الأخرى على الاضطلاع ببحوث وتحليلات عالية الجودة فيما يتعلق بحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين والسياسات الاجتماعية القائمة على الأدلة والإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية. وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل توليد البيانات والمعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل منتظم لاستخدامها في الدعوة ووضع السياسات، بما في ذلك تقديم الدعم لنشر تحليل لأوضاع الاتجاهات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل في مختلف القطاعات في دولة فلسطين^(٣١).

٥٢ - وبدأ كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ خطة عمل مشتركة جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ تتعلق بالعمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي إطار هذه الخطة، جرى تدريب جهات تنسيق الشؤون الجنسانية ومنسقي المجموعات المواضيعية على المؤشر الجديد للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المراعي لعامل السن^(٣٢).

(٣١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، ٢٠١٧ (رام الله - دولة فلسطين،

٢٠١٧). متاح على الرابط التالي: www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2343.pdf.

(٣٢) انظر <https://iascgenderwithagemarker.com/en/home>.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٥٣ - ما زال عدم حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حتى الآن يؤثر سلبا على الحياة اليومية للفلسطينيات والفلسطينيين. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الأثر المستمر للاحتلال العسكري، بما في ذلك إجراءات إغلاق المعابر المفروضة على غزة منذ أكثر من ١٠ سنوات، والانقسامات السياسية، ودورات العنف المتكررة. وأدى تصاعد التوترات السياسية والعنف في الآونة الأخيرة إلى زيادة الكرب الذي تعاني منه النساء والفتيات، حيث تعرضت آليات الحماية المجتمعية للضرر ويجري حاليا استنزاف آليات التكيف. ولم تُعالج حتى الآن حقوق المرأة وأولوياتها في إطار السلام والأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة المصممة خصيصا والمتكاملة للنساء والفتيات الفلسطينيات في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك سد الفجوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني، والاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٤ - ومع ذلك، ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة زيادة جهودها، بطريقة متكاملة، لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة وقدرتها على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والإنتاجية. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تعالج الفجوات القائمة في قوانين العمل ولوائحه فيما يتعلق بحق النساء في العمل وحقوقهن في مكان العمل وتوسيع فرص العمل اللائق لهن.

٥٥ - وينبغي أيضاً للجهات صاحبة المصلحة أن تتوسع في تنفيذ المبادرات الرامية إلى معالجة وتحويل المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية، بما في ذلك من خلال إدخال تغييرات على المناهج الدراسية وتنفيذ الحملات التثقيفية والإعلامية العامة وبناء التحالفات مع الذكور المدافعين عن المساواة بين الجنسين.

٥٦ - ويجب على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أن توسع نطاق الجهود التي تبذلها في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تحسين وصول المرأة إلى العدالة وخدمات الدعم. ومن الضروري بصفة خاصة في هذا الصدد أن تُتخذ خطوات لتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد على منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتصدي لها، بما في ذلك عن طريق تلبية الاحتياجات الخاصة للمراهقات والنساء ذوات الإعاقة.

٥٧ - ويلزم أن تعزز السلطة الفلسطينية وغيرها من الجهات المسؤولة أيضا الجهود التي تبذلها من أجل سد الفجوة بين الالتزامات السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة تمتعهن بحقوق الإنسان الخاصة بهن من جهة وانعكاس تلك الالتزامات في شكل قوانين وممارسات من جهة أخرى. وينبغي للسلطة الفلسطينية، بوجه خاص، أن تستفيد من الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تعتبرها خارطة طريق للعمل. ويجب أن تتوافر للأطر الرئيسية، مثل الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعات للمساواة بين الجنسين، الموارد الكافية وأن يواكبها إجراء تغييرات هيكلية ومؤسسية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لضمان تنفيذها الكامل. وينبغي تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد

البشرية والتقنية والمالية الكافية وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وكذلك مع المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٨ - وينبغي أن تستمر الجهود التي يبذلها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيره من الجهات الفاعلة لجمع واستخدام البيانات والتحليلات الكمية والكيفية بشأن وضع المرأة الفلسطينية، كما ينبغي أن يُسترشد بها في جميع مبادرات صنع السياسات والتخطيط والبرمجة في دولة فلسطين، بما في ذلك من خلال توجيه عملية السلام وجهود المصالحة والعمل الإنساني.

٥٩ - وتواجه الأونروا صعوبة أشد فيما تبذله من جهود للحفاظ على الخدمات، بسبب أزمة التمويل التي تعاني منها. ويلزم أن تعزز الجهات المانحة جهودها المبذولة لضمان استمرار الدعم واستدامته، من أجل تحسين سبل حصول المرأة على الرعاية الصحية للأم والطفل، وعلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية المأمونة، والخدمات اللازم تقديمها للناجيات من العنف الجنساني.

٦٠ - والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وتمتع بالسيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل الآمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، وكانت القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحلت جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات.